الكتابة اللّسانية العربية التمهيدية ونقل المفهومية

Transmission of notions in Introductory Arabic linguistics

د.جيلي محمد الزين djilimohamed@yahoo.fr

جامعة عبد الرحمن ميرة . بجاية

د.خنيش السعيد khenichesaid@yahoo.fr

جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية

تاريخ الاستلام: 2020/12/01 تاريخ القبول: 2020/12/05 تاريخ النشر: 2021/01/01

ملخص:

يروم هذا المقال تدقيق النَّظر في قضية المُعالجة التمهيدية للمفاهيم اللّسانية الحديثة حال نقلها إلى القارئ غير المتخصص أو إلى الطالب الجامعي في مراحل تعليمه الأولى، حيت وقفنا على اضطراب المصطلح الحامل لها وتوسعه المفرط .

على الرغم من كون تعدد المُصطلح اللّساني في متون الكتابة التمهيدية اللّسانية العربية الحديثة ـ الذي لا سبيل إلى إنكاره ـ مدعاة للتشويش على عملية التواصل المعرفي، إلا أنّه لا يقف حائلاً لوحده في سبيل نقل المعرفة اللّسانية إلى القارئ، فتأثيره الذي عليه مدار هذا المقال يسير. كما نعتقد . حين النَّظر إلى ضعف نقل المفهومية .

كلمات مفتاحية: المصطلح، القارئ، التواصل المعرفي، مفهومية.

Abstract:

The purpose of this article revolves around the wavering that terminology expression undergoes in introductory Arabic linguistics. In fact, this fluctuation disrupts the process of transmitting the concepts used in the specialty language. However, the multiplication of linguistic term isn't the alone obstacle in transmitting the linguistic knowledge to the reader-its influence is weak-as we believe, according to the weakness of the term in conveying the meaning or the concept.

Keywords: terminology ; transmitting ; concept ;specialty language.

1. مقدمة:

لا يغيب على النَّاظِر الفاحص أن قضية تبليغ مضامين المعارف اللّسانية المتفرعة عن علوم اللّسان البشري مُتعذرة إلا إذا توسل المؤلف بأساليب قولية ومسالك تبليغية ملائمة، ذلك أن نقل تلك المضامين يقتضى من المؤلف إدراج مُصطلحاتها الحاملة في نصوص أقلها العبارة التعريفية الشارِحة المُصاحبة للمصطلح، لأنّ نقل الوحدات المُصطلحية التي تُعدّ قِوام تلك العلوم على هيئة مسارد (فهارس، جَداول، سِجلات Glossaires) قد يحرمها من حِيازة التأثير، وتحصيل الإقناع، وخلق الرغبة والميل، وتعزيزهما بسبب هدرها الكفاءة النصّية مما قد يكون مدعاة إلى تنفير القارئ إذا اجتمع ذلك مع الطابع التجريدي للخطاب اللّساني.فهل إشكالية نجاعة تبليغ تلك المعارف مفهومية بالدرجة الأولى؟ أم أنّ تعدد المداخل المعجمية للمصطلح الواحد وضبطها قد يُفضيان إلى انخفاض درجة المفهومية والتشويش عليها حين النقل؟ وهل تستجيب الكتابة اللّسانية التمهدية العربية الحديثة لمعايير الضبط الدلالي، ومقتضيات التعريف المفاهيمي الدقيق، وشروط التقييس المُصطلحي المضبوط؟ وما حدود نجاح تلك الكتابة في تحقيق شيوع هذا العلم وذيوعه في عموم القراء مما قد يفضي إلى توطينه؟

لعل ضعف الصناعة المُعجمية العربية المتخصصة في مجال وضع المُصطلح اللّساني وصناعته التي تفتقر إلى صفة المُعجم ومقوماته شكلاً ومضمونًا . كما انتهى إلى ذلك خليفة الميساوي[1] . من البواعث التي تركت أثرها في الكتابة التمهيدية، حيث من المفترض أن يكون تشتت الوضع واضطرابه قد انتقل إلى تشتت الاستعمال حال التبليغ، فلم تسلم منه تلك المعاجم الصادرة عن المؤسسات والهيئات التي كان التعويل عليها لتوحيد المُصطلح اللّساني من قبيل المُعجم الموحد للمصطلحات اللّسانيّة الصادر عن مكتب تنسيق التعريب الذي انبرى له مصطفى غلفان ناقداً.[2]

2. ماهية الكتابة العلمية و أهدافها:

إنّ الخطاب العلمي نمط من القول له عَقدُ (code) كلام خاص به يتميز بإستراتجيته الاستدلالية[3] من جهة توسله بجملة من الأدلة المُصاحبة لمقتضيات الادعاء العلمي، فالنصّ العلمي في

جوهره نصّ وظيفي[4] ينهض بتقديم المعرفة للمتلقى على سبيل التوطئة له، سواء أكان هذا المُتلقى من جمهور المُتخصصين في مجاله، أو إلى القارئ غير المتخصص، حيث يسعى الخطاب العلمي إلى تبليغ المفاهيم المختلفة سالكاً مسلك الشرح والتحليل قاصداً تحصيل الفهم والإفهام الذي يتوقف حصوله على كشف جميع العلاقات ذات الصلة بالموضوع محل النقل، والانتقال به من الغموض إلى الوضوح (clarté).

كما ينهض النصّ العلمي كذلك بإثراء الرصيد المُعجمي للقارئ وإغنائه من جهتي اللغة المتخصصة التي قِوامها المُصطلح وأساليب التعبير القولية المُصاحبة للعبارات التعريفية الشارِحة والعبارات التفسيرية؛ أي لغة الكتابة العلمية ذات الخصائص الأسلوبية النمطية[5] (عقد خاص)، كما تروم اللغة العلمية كذلك جعلَ المُصطلحات بمنزلة الرموز الرياضية على المفاهيم في سعيها الحثيث إلى الترميز والتفسير.

إنّ نصوص الكتابة اللّسانية التمهيدية هي نصّوص مُتخصصة تتميز لغتها بتوظيف سجلٍ من المُصطلحات والمفاهيم والحدود والقواعد والعبارات الوصفية والميتاوصفية[6]، حيث تستقل بخصائص لا تشاركها فيها النصوص التي تنتمي إلى مجالات معرفية أخرى.

3. مقتضيات الكتابة التمهيدية وحدودها:

تقوم الكتابة اللّسانية التمهيدية في الغالب على مُعالجة المضامين المعرفية للسانيات وفروعها بما يُوائم المستوى المعرفي للقارئ غير المتخصص ومداركه المعرفية، إذ من مقتضياتها حين نقل المفاهيم إلى القارئ التبسيط(تسهيل العبارة) والوضوح(تقريب المفهوم) والاختصار، وعليه كان من الممكن أن يكون ذلك النمط من الكتابة بما يقتضيه من تبسيط المعرفة اللّسانية وتسهيل عبارتها وتقريب تصوّراتها مدخلاً رئيسًا لركُون المفاهيم إلى الثبات وعاملاً من عوامل تقييس المصطلحات الحاملة لتلك المفاهيم وتنميطها بوصفه منفذ المعرفة اللّسانية إلى التداول والشيوع والتوطين.

كما يُعدّ تقريب المفهوم اللّساني إلى المتلقى باللغة التي تعودها من لوازم الكتابة التمهيدية لأنّ قِوام اللغة الواصفة الفنية (المُتخصصة) لا يتشكلّ في مجمله من مصطلحات مستغنية بأنفسها، بل إنّ جُزءًا منه من مشمولات اللغة العادية.

غير أنّ تدقيق النَّظر في المسألة وإنفاذِه يُظهران لنا انتفاء المفهوم السهل البسيط في اللّسانيات العامة وفروعها بوصفها علوما مُبدعة للمفاهيم العلمية وساعية إلى التداول بها، فقد تُفضي المُعالجة التمهيدية لمفاهيم تلك المعارف إلى الخروج بها عن مَدار الكتابة اللسانية المُوغِلة في التجريد الضروري . إذ لا بُدَّ مما ليس منه بدٌّ . حتى تُفقدها تلك المعالجة طرافتها(originalité)، وتُفرغها من شحنتها المعرفية، ومن حمولتها التصوّرية والمفهومية لاسِيَّمَا تلك المفاهيم المشحونة بالمضامين الابيستولوجية، فقد يُشرح على سبيل المثال معيار من المعايير التي تقوم عليها علمية اللّسانيات الحديثة في الكُتب التمهيدية (vulgarisation) المُوجهة إلى القارئ غير المتخصص أو إلى الطالب الجامعي في مراحل تعليمه الأولى من قبيل معيار الاقتصاد (économie) شرحًا مُبسطاً مُخلاً بمكوناته التصوّرية ، حيث لا يقع الاحتراز في الغالب الأعم، حين تبسيطه بغية نقله، من الخلط بين الاقتصاد في التعبير والاقتصاد في التفكير.

كما قد تفضى المُعالجة التمهيدية إلى تفاوت في قدرة اللغة التي تكتب بها نصّوصها على التبليغ والإقناع وتحصيل الإفهام بسبب الاختلاف الحاصل في خصائصها التمثيلية والتعبيرية والتفاوت في تسخير موارد اللغة وأساليبها من كاتبٍ إلى آخر، لأنّ النصّ العلمي يكون قد صِيغ مُصطلحيا ومفهوميا من قبل العالِم مُبدع المعرفة، ثم ينهض صاحب الكتابة التمهيدية بتحوير المعرفة وتكيفها بما يتناسب ومدَارك القارئ ومراتب فهمه.

4.اضطراب المصطلح ونقل المفهومية:

إنّ من أساسيات البناء المترابط لأيّ كتابة أكاديمية والعمدة في الاستدلال على وثاقتها العلمية ووجاهتها التوظيف الدقيق للمصطلح، للدلالة على أي مضمون في صلب تلك الكتابة حيث يبدو من تحصيل الحاصل السعي إلى بيان ما للمصطلح من أهمية بالغة في قيام اللّسانيات مجالاً معرفياً مُستقلاً، فقد لازمت قضية تعيين حدوده المفهومية الدائرة فيه وضبطها مرحلة التأسيس إذ كانت من

البواعث الرئيسة التي دفعت سوسير إلى شحذها طالباً بناء العلم بناء نظرياً مُحكماً، حين أشار إلى دور الكلمة (المصطلح) في إحداث الاضطراب وبثه في العلم (الصناعة) الذي يُزاولها.[7]

إنّ الحديث عن أيّ مضمون نظريّ خارج حُدود مُصطلحية مضبوطة خاصة به تعوزه الوجاهة (pertinence)؛ إذ تتأتى الوجاهة من كونها قِوام الأنظمة المفهومية، ومن كونها روح العلم اللّساني، لأنّ السجل المُصطلحي (l'inventaire terminologique) هو العِماد الذي يقوم عليه الوجه المنظور لكلّ نظرية علمية إذ ينهض هذا الأخير بنقل التصوّرات من طابعها التجريدي إلى طابعها القولي (العباري)، فلا تستقيم لغة الكتابة العلمية إلا إذا قامت على ضبط مُصطلحاتها، وتمييز مفاهيمها، ووضوح منهجها لحفظ المُتلقي من اضطراب المعاني في الذهن حال تبليغه مضامين المعرفة العلمية ونقل المفهومية (conceptualité) إليه.

فلا مناص إذا، لكلّ كتابة لسانية تروم النجاعة التبليغية وتسعى إلى تحصيلها من ضبطٍ لمجالها المفاهيمي الذي عليه مدارها، لأنّ المُصطلح بوصفه وحدة لغوية ورداء المفهوم اللفظيّ يُسهم من حيثيات الدقة، والوضوح، والتقييس المعياري، والاستساغة (يسر التداول) في تنظيم التواصل المعرفي حيث ينهض المُصطلح بوظيفة تحصيل التفاهم والتواصل بوصفه العلامة اللغوية؛ أي بوصفه الوسيط الرابط بين الواضع (المبدع) والمستعمل، مما يترتب عليه أن إدراك التصوّر القصدي لجوهر المفهوم عند واضعه وغايته التي كان يجرى إليها هو المدخل الصحيح المعول عليه حين نقل المفاهيم إلى المتلقى.

دَرَجت الأدبيات المُشتغلة بلغة العلم اللّساني على تعريف المُصطلح اللّساني على أنّه كلّ اسم بسيط أو مركب يُعيّن مفهومًا مُختصاً بالمجال اللّساني سواء كُتب له الشيوع والتداول أم لم يكتب له[8]، فالمُصطلح على هذا رمزٌ لغويٌ وصورةٌ لفظيةٌ ومادةٌ لغويةٌ يُطلق للدلالة على مفهومٍ وثيق الصلة بالاستعمال المُتخصص إذ من شروطه التي تميّزه عن اللفظ اللغوي العام ذاتية الدلالة وأحاديتها وخصوصيتها والانتماء إلى مجالٍ مفهومي قابل للضبط والتحديد.

لمّا كان النصّ العلمي نصًّا وظيفيًا من جهة نهوضه بنقل المعرفة إلى المتلقى فإنّ الوضع لا ينبغي له أن ينفك عن التبليغ إذ لابُدَّ أن يُراعى في الوضع تحصيل التبليغ وإلا انقلب إلى ضرب من التجريد

والتخمين المفصولين عن الغايات الإفهامية ، ومقاصدها، حيث لم تخل النظريات اللّسانية الحديثة من المعالجة المُصطلحية[9] كما يعضده تاريخ بناء المفاهيم ومكوناتها التصوّرية وانتقاء المُصطلح الأنسب لحملها، إذ لا يوضع المُصطلح العلمي في وضعه الأول بطريقة عشوائية ساذجة، بل إنّ واضعه يعمد إلى معالجته وإعادة صوغه وتحويره بما يراه ناجعًا في حمل تصوّراته وتبليغ مقاصده المعرفية من دقة ودفع للتعارض والاشتراك ودفعًا لكلّ مداخل اللَبس (désambiguïsation) التي قد يقع فيها المُتلقي، فقد أظهرت الدراسات التي قامت بتحقيق النصوص السوسيرية المخطوطة وقارنتها بنصوصه المنشورة، على سبيل المثال، عنايته الدائبة بالمجال التداولي الحاضن لنصوصه (العادات الاستدلالية والأعراف الخطابية) حين صاغ مصطلحاته من قبيل احترازه من إطلاق مُصطلح التجريد (abstraction)[10] في منظومته المُصطلحية بسبب المعاني القدحية التي حفت به طيلة قرن كاملٍ من التفكير الفلسفي، ومن تلك المعاني القدحية الحافة التي تشَرَّبها مُصطلح التجريد دلالته على؛ شيء هامشي، غير واقعي.

غير خافٍ أن الكتابة اللسانية التمهيدية العربية قد أصابها التعدد المُصطلحي الذي بلغ حدّ التشبع حيث أضحى محل سجالٍ وهمي توسل فيه أصحابه بكلّ الوسائط والحُجّج التعليلية دفاعًا عن حُجيّة أوعيتهم القولية بغية ترجيحها لحمل المفاهيم المُستحدثة في هذا العلم، ولعل من أسباب عبثية تداول المُصطلح، في تصوّرنا، رسوخ الاعتقاد عند معشر اللّسانيين العرب المُحدثين حين مزاولتهم الكتابة اللّسانيّة بأنّهم يحرثون أرضًا خلاء بسبب حصول شبه قطيعة بينهم[11]، إذ أفضى هذا التعدد المفرط إلى إخلالٍ بعملية اكتساب المفاهيم وتبليغها والإسهام بها في بناء المعرفة اللّسانية الإنسانية وترسيخ تقاليدها العقلانية في النَّظَر إلى اللّسان البشري.

ومما قد يَلزم من هذا التوسيع المفرط في المُصطلحات الذي لا تُسوِّغه مقولة لا مُشاحَّة في الاصطلاح انقلاب الكتابة اللّسانية التمهيدية العربية من بسط المفاهيم الإجرائية المُفسرة للمظاهر الأساسية للّسان البشري وبنائها في نظام مفاهيمي إلى مُولد للفظية حين انغمست سِجَالاته في اللفظية التي لا تستوفي المفهوم حقَه، وركبت ذلك التنازع السطحي الذي انحصر مداره على التسميات فأظهر ذلك النمط من الكتابة في أعقاب ذلك تضخمًا من جهة التسمية وتكراراً مفهومياً من جهة المَفهَمَة (Conceptualisation).[12]

لعل من مقتضيات نجاح الكتابة التمهيدية من حيثية الضبط المفاهيمي ضرورة ارتدادها الدائم إلى النصّ المُؤسس مُباشرة حين تروم نقل المكونات التصوّرية لنظرية من النظريات اللّسانية ومصطلحاتها بغية وضع اليد على مقاصدها والقبض عليها، لأنّ نقل المُصطلح دون الالتفات إلى سياقاته النصّية الأصلية التي ورد فيها في لغته المصدر واستقراء تلك السياقات جميعها قد يفضى إلى مثالب جمة منها اضطراب التصوّر من قبيل نقل المكونات التصوّرية لمُصطلح (arbitraire) منسوبا إلى نظرية سوسير الذي يرد مُقترناً في بعض الكتابات التمهيدية بمصطلحي " اتفاقي تواضعي[13] ، إلا أن المُصطلح المنسوب إلى سوسير لم يقترن مُطلقا وفي كُلّ سياقاته النصّية الأصلية التي ورد فيها بمصطلح اتفاق.

4. الكتابة التمهيدية والنظام المفاهيمي:

من الحقائق الّتي لا مُماراة فيها قيام الكتابة العلمية على سجلٍ مفهومي (inventaire conceptuelle)، وعلى وحدات المُعجم العلمي(المُصطلحات)، وعلى علاقات دلالية منطقية ناظِمة (تأليفية، تركيبة) بين هذه المفاهيم المُتضمنة في جهازه المفهومي، ومن إجراءات خَطابية وأفعال لغوية مُنظمة منهجيا، وعليه فلا محيص من سبر المسلك النظامي فيه.

يُعدّ مُصطلح النظام ومشتقاته من المصطلحات الأكثر دوراناً في الجهاز الاصطلاحي الذي توسله علماء اللّسان البشري في القرن العشرين مما يصح معه أن يسمى خطابهم بالنظاميّة (النسقية) (systématique)، حيث يغدو المقصود بنظاميّة الخطاب العلمي؛ الكُل المتكاتف المتعاضد دون السقوط في الدائرية (réflexif)، إذ يسوغ أن نعتبر نظاميّة المعرفة العلميّة عندهم حُجّة عُليا(maitre argument) موصولة بصورة المعرفة أقاموا عليها تعليلاتهم واعتراضاتهم، فنظاميّة الخطاب اللّساني الواصف هي صورة البناء المفهومي للمعرفة؛ أي خاصيتها التركيّبة (التأليفية)، لأنّ كل حقل معرفي يتوفر على مجموعة كبيرة من المفاهيم التي ترتبط فيما بينها داخل الحقل الواحد على هيئة نظام مُتكامل.[14]

تتفرع دَعوى تَسويغ النظام المفهومي من سعي اللغة العلمية إلى التعالي وإحداث النظام (systémaciticité)، لأنّه كُلما تعلق الأمر بأكثر من مفهوم علمي واحدٍ إلا وتحركت مقتضيات العقل

وشرائطه طالبة التماسك والالتئام (cohérence) والوحِدة (unification) التي هي من مقتضيات معقولية الخطاب العلمي (rationalité) ، إذ لا يتعلق الأمر هنا بقيود لغوية محضة، بل هو متعلق بالطرق البنيوية التي تترابط بها المفاهيم داخل نسقها.

لقد ألح رواد اللّسانيات في القرن الماضى وأرباب الصناعة فيه على وجوب قيام النَّظر السديد في قضايا اللّسان البشري على معيار النظامية (النسقية) حيث لم يستنكفوا من الركون إلى الجزم بتعذر حصول صفة النسقية في العلوم إلا إذا احتوت على أنساق مفهومية[15]، كما أنّ خاصية النظامية كذلك وثيقة الصلة بفعل المُحاجَّة العلمية ومقتضياتها إذ لا مُحاجّة دون أنموذج معرفي(paradigme) ناظمٍ تنتظم فيه المفاهيم وتتآلف داخله المعاني وتتناغم وأغراضها المقصودة.

يترتب على الاقتضاء السالف وجوب تقديم المفاهيم العلمية حال نقلها تقديماً نظامياً والتأليف بينها وفق ترتيبٍ وتدرجٍ مخصوصين بدلاً من تقطيع أوصالها، حيث يُتوسل إلى ذلك ببيان الروابط الدلالية الدقيقة بين المُصطلحات، فالمفهوم العلمي لا يكون كذلك إلا حالما يندرج داخل شبكة من المفاهيم العلمية، مما يلزم عرض المضامين المعرفية على المتلقى عرضاً نسقيًا قائمًا على التفكيك والتقسيم مع ضبط العلاقات بين مكوناتها التصوّرية، مما يستوجب قراءته بنظرة كُليّة شاملة في النصّ قبل الالتفات إلى القراءة التفصيلية. على أنّ العلاقة بين المفاهيم العلميّة ليست تجميعا بسيطا لا نظام فيه (simple juxtaposition).

ومن المسالك التبليغية ذات المنزع النظامي كذلك مسلك المقابلة التي هي من المسالك المعهودة للتعريف والتحديد حيث يُحدد المفهوم بموجبها عن طريق مقابلته بمفاهيم أخرى معلومة وتمييزه عنها داخل مجالها المفهومي[16]، لأنّ المقابلة آلية استدلالية فعالة تستدعيها مقتضيات التبليغ من قبيل التقابل التميزي بين مُصطلحات الدعوى، والقضية، وبين مصطلح الحُجّة، ومصطلح الدليل، حيث يفضي هذا المسلك الأخير إلى جعل التعريفات ذات وظيفية تمييزية.

5. الكتابة التمهيدية ومنزع التأصيل:

لقد رَكنت بعض الكتابات التمهدية العربية حين سعيها إلى نقل بعض المفاهيم اللّسانيّة الحديثة إلى القارئ إلى منزع المقارنة بين التراث العربي ومبادئ الدّرس اللّساني الحديث ونزعت نحو العثور على ما يُناظر التصوّرات اللّسانية الحديثة في ثنايا التراث ومضانه، حيث رجحت حين نزوعها ذلك . في الغالب الأعم . كفة التراث وكرّست مقولة السبق، من قبيل صنيع الحاج صالح، وعبد السلام المسدي، وعبد الصبور شاهين، وغيرهم ، إذ تقلد الحاج صالح على سبيل المثال في كتاباته دعوى التوفيق بين التراث والدرس اللّساني الحديث حين عرض مفهوم الاعتباطية منتزعًا من أصوله الابيستمولوجية، ونحى مدفوعًا في ذلك بنزعة توفيقية نحو العثور على ما يُناظره في التراث اللغوي العربي القديم ويطابقه حيث يقول: :« وتفطن أكثرهم [اللغويون والمتكلمون] إلى أنّ المعاني التي تدل عليها ألفاظها بالوضع ليست تابعة مباشرة للأشياء المدلول عليها فرأيهم في ذلك . وهو نفس رأي سوسير في زماننا . هو أن العلاقة بين الشيء واللفظ الدال عليه تثبت دائما بواسطة وهي الصورة الذهنية التي يحدثها الإدراك (الصحيح أو الخاطئ) للشيء في ذهن المتكلم اللفظ المرتبط بها ارتباطا اعتباطيا»[17].

نلمس في سعي الحاج صالح في مقتبسه السالف تعسفاً في التأويل[18]، حين تجاوز السياق التاريخي الذي ضبط به علم العربية[19]، كما يضاف إلى جانب التعسف في التأويل، جنوح خطاب الحاج صالح في موضع آخر نحو عرض مبادئ اللّسانيات الوصفية بُغية امتحانها تمهيدًا لصرفها وتجاوزها تكريساً لسلطة القديم المعرفية وتصديقا لمقولة؛ ما ترك الأول للآخِر خَصاصَة يستظهر بها على سَدِّها، حين انتقد الحاج صالح تمييز سوسير بين المادة (substance) والصورة (forme) إذ يقول:« ومن البيّن أن هذا التصوّر ناتج عن تصور الفلاسفة ولاسيما أرسطو في تقسيمهم لكل محسوسٍ إلى مادة وصورة»[20] .

يظهر تناقض المسعى السالف . الذي يحيلنا فيه الحاج صالح على مذكرته التي ذكر فيها إثباته مفاهيم أرسطية عدة في فكر سوسير[21] على الرغم من أن الحاج صالح لم يستنكف من الركون إلى بعض المفاهيم الجوهرية السوسيرية مثل مفهوم الفكر بوصفه سديماً، ومفهوم الانتظام الاعتباطي للمادة الدلالية والنفسية، وبنى عليها شرعية تحليل بنيّة اللفظ؛ أي تحليل البنيّة في ذاتها (اللفظ من جهة ما هو لفظ)، وهما مقولتان تلزمان لزوما منطقيا ؛ أي بمنطق التئامها (cohérence) داخل نظامها المفاهيمي، عن مقولة اللّسان بوصفه صُورةً، ثم تأتلف المفاهيم السالفة والمفهوم المولد لها،

وهو مفهوم الاعتباطية الجذرية الذي ينفرد به سوسير من حيث جعله مُنطلقاً معرفيًّا (أصلاً) لبناء تصوّراته.

ثم يعود الحاج صالح في موضعٍ آخر مُمتحناً هذه المفاهيم تمهيداً لصرفها حين نسبها إلى فلسفة أرسطو، بوصف هذه النسبة مُوجِهًا قدحيًّا على الرغم من أن الحاج صالح لم يُصرح بعدم وجاهة (impertinence) التمييز السوسيري الذي امتحنه، إلا أن ذلك مفهوم على سبيل الاقتضاء بناء على موقفه من منطق أرسطو في مواضع كثيرة[22]، إذ يجهر الحاج صالح بدعوى عدم صلاحية المناهج التحليلية التي تقوم على المقولات المنطقية الأرسطية[23]، ثم إنّ مكمن الخلل في البناء المنطقي لاستدلاله الذي يظهر حين تفكيك حركته الانتقالية(البنائية) في الاعتراض على مفهوم ثم قَبول ما يلزم منه لزومًا ضروريا، وهذا ناتج . في تصوّرنا . عن النزعة الذرية الانتقائية التوفيقية التي تُبسِطّ النّظريات والأنظمة المفاهيمية فتفكك أوصالها وتردها إلى محض تراكمٍ بسيطٍ من المفاهيم (simple juxtaposions) دون رابطٍ منطقي بينها. ذلك أنه لو وقع التسليم بمفهوم الاعتباطية كما تصوّرها سوسير. بوصفها مقدمة من مقدماته الاستدلالية التي سوّغ بها الانتقال(progression) . لاقتضى ذلك اقتضاء ضروريا التسليم بمفهومي المادة (substance) والصورة (forme) على أنهما نتيجة.

والدليل الساطع على ما نذهب إليه يظهر حين عرض الحاج صالح مفهوم السِمة الذاتية التي تُميز اللّسان البشري عن غيره من الأنظمة السيميولوجية الأخرى حيث رَكن إلى مفهوم اللّسان بوصفه صورة حيث يقول: « فهذه ميزة تمتاز بها اللّغة عن غيرها وربما حَملنا هذا على القول إنّ الصفة الصوتية الفيزيولوجية acoustico . physiologique هي أهمّ شيء في اللغة[24]، وليس الأمر كذلك لأنّ ميزة اللّسان الذاتية [pertinente] لا يمكن أن تنحصر في مادّتها بل في صورتها »[25].

ومعلوم أن الإقرار السُوسيري في هذا الموضع يلزم من مقولة الانتظام الاعتباطي للمادتين الدّلالية والنفسية، وهي مقولة تلزم لزوما منطقيا؛ أي بمنطق نظامية المبادئ النّظرية في صلب النظام المفاهيمي في كُليّته (synthèse théorique)، من مقولة اللّسان صورة؛ بمعنى أنّ اللّسان ليس أداة صوتية مادية للتعبير عن الأفكار والتصوّرات، بل هو واسطة ووسيلة تصل الفكر بالصوت[26]، ثمّ تأتلف المفاهيم السالفة مع المفهوم المُوّلد لها، وهو مفهوم الاعتباطية الجذرية الّذي ينفرد به سُوسير من حيث جعله منطلقا معرفيا لاشتقاق مُجمل قضاياه وتفريعها منه.

كما ذهب عبد السلام المسدي نفس مذهب الحاج صالح، حين نسب إلى فخر الدين الرازي تحليلاً رشيقا يثبت من خلاله عرفية الدلالة على مستوى جدول الألفاظ[27].

إنّ دعوى التوفيق بين المفاهيم القديمة والحديثة من الصعب أن يُستدل عليها على الرغم من الذرائغ التي سيقت في تعضيدها لأنّ مسلك التوفيق في تصوّرنا ليس مسلكا مأمونًا لأسباب عدة لعل أهمها؛ تبسيط المفاهيم وانتزاعها من أنساقها المفهومية وسياقاتها الابيستمولوجية المولدة، والتعميم المفرط، وانتقاء نصوص التراث والتعسف في استنطاقها من خلال سلوك مسلك ليّ أعناقها، يُضاف إليه اضطراب التصوّرات المتنازع عليها بغية إثبات مقولة سبق التراث إليها.

6.الخاتمة:

لقد تولّد عن التوسيع المفرط في المصطلحات التضخم والتكرار والتضارب والعشوائية حتى استغلق النصّ االتمهيدي على القارئ فأضحى المُقابل الأجنبي المُصاحب له مدخل الفهم الوحيد ومفتاحه حتى أضحى من السِمات النمطية للكتابة اللسانية العربية الحديثة من جهة الشكل، إذ يجد القارئ نفسه في خضم هذا التوسيع المُصطلحي المفرط تائهاً في انتقاء المُصطلح الأنسب؛ (حُر، اعتباطي عشوائي، تحكمي، تعسفي،كيفي، مقابلاً لـ : (arbitraire).

كما تكشف لنا كذلك أن قضية اضطراب المُصطلح قد تُخل بمبادئ التواصل المعرفي حين تنتهك مبدأ الإفادة لأنّ الحشو في الجهاز المُصطلحي يلزم منه تعقيد في النظام المفاهيمي الذي يتعارض بدوره مع تبليغ القارئ ما هو ضروري من المعرفة العلمية فقط.

لقد تطرق إلى نصوص الكتابة التمهيدية الاختلال من جهة الشكل والمضمون على حدٍّ سواء، كما يضاف إلى وجوه الاختلال كذلك عدم الالتفات إلى السياق الابيستمولوجي للمصطلحات حين نقلها من لغتها المصدر إلى اللغة الهدف المنقول إليها مما يضمن ترجمة مُصطلحية سليمة من قبيل مصطلح " التصنيف" الذي تُرجم ترجمة لغوية حرفية محضة حتى استغلق على الفهم فأضحت عبارة اللغة "مبدأ تصنيفي"، عسيرة الفهم، فسواء ترجمنا المُصطلح الأجنبي (classification) بمصطلح "التصنيف" أو

بمصطلح "التبويب" فإنّ كليهما لا يستوفيان شرط المُطابقة المفهومية، لأنّ مقصود سوسير بالمُصطلح المفهوم من سياقه هو قابلية الفهم (comprehension). حين جعله من خصائص مفهوم اللسان (langue) الذي يُقدم، في تصوّره، مُستندًا[28](point d'appui) مُرضيًّا للفكر (esprit) حين يروم فهمه بسبب وحدته وقيامه بذاته (autonome)، في مقابل الكلام (parole) الذي يتعذر علينا أن نستخرج وحدته مما يستتبع استغلاقه على الفهم.

لعل المأمول الذي يُعوّل عليه لتدراك مثالب الكتابة التمهيدية وسدّ ثغراتها هو النأي قدر المستطاع عن الجهود الفردية العشوائية والتوجه بدل ذلك صوب الهيئات العلمية والمجامع المصطلحية المتخصصة التي تأخذ على عاتقها صناعة المُصطلح وفق أصوله، إلى جانب تكثيف الترجمة الانتقائية وتهيئة أساليب العربية الأكاديمية وتمهيدها.

7.قائمة الإحالات:

1 خليفة، الميساوي. المُصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم.ط1، (منشورات الاختلاف،الجزائر، 2013)، ص .129 .

2 مصطفى غلفان،المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات:أي مصطلحات لأي لسانيات؟، اللسان العربي،عدد 46،1998، ص ص 146-163 .

3 محمد الهادي عيّاد، الخصائص الأسلوبية للخطاب العلمي في التراث العربي، (دار سحر، تونس، 2015)، ص35.

4 محمد الهادي عيّاد، الخصائص الأسلوبية للخطاب العلمي في التراث العربي،المرجع السابق،ص81.

5. ينظر: محمد الهادي عيّاد، الخصائص الأسلوبية للخطاب العلمي في التراث العربي،المرجع السابق، 2015.

6. زكريا أرسلان، ابستمولوجيا اللغة النحوية بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس و التأصيل،ط1(دار كنوز المعرفة، عمان، 2016) ، ص12.

7 - F.De Saussure, Écrits de linguistique générale, texte établie et édité par : Simon Bouquet et Rudolf Engler, Éditions Gallimard, janvier 2002.« [...] le rôle du mot comme principal perturbateur de la science des mots». p. 166.

8 ـ زكريا أرسلان، ابستمولوجيا اللغة النحوية، المرجع السابق، ص204.بتصرف.

9 خليفة الميساوي ،المُصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، المرجع السابق، ص139.

10 F.De Saussure , Cours de linguistique générale, édition critique préparé par T.de Mauro, Paris, Payot, 1979.p145.

11حافظ إسماعيلي علوي،وليد أحمد العناتي،أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية،ط1،(الدار العربية للعلوم ناشرون،منشورات الاختلاف،دار الأمان 2009)، ص256.

12 حافظ إسماعيلي علوي،وليد أحمد العناتي،أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية، المرجع السابق، ص . ص253 266.

13 الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية ابستمولوجية،(دار القصبة للنشر،الجزائر،2001)، ص79.

14 خليفة الميساوي، المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، المرجع السابق، ص15.

15 خليفة الميساوي، المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، المرجع السابق، ص15.

16خليفة الميساوي، المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، المرجع السابق،ص138.بتصرف

17 . عبد الرحمن الحاج صالح ، البحث اللغوي وأصالة الفكر العربي، مجلة الثقافة، العدد26 ، 1975، ص20.

18 . يظهر لنا الانتقاء في هذا المقام واضحا عند الحاج صالح . على الرغم من كون صفة أكثرهم الورادة في مقتبسه قد تشفع له . حيث يستشهد في مواضع عديدة بأقوال السيوطي ويصبغ عليها سمة الشرعية بوصفها حُجّة ذات سُلطة معرفية لا تُنازع، غير أنه في هذا المقام قد ضرب صفحًا عن قول السيوطي الوارد في المزهر الذي مفاده :« وأما أهل اللغة والعربية [يقصد بهم النحاة] فقد كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني» . انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد على منصور، بيروت 1998، ج1، ص40. وكذلك قوله الوارد في الاقتراح في أصول النحو، تح: أحمد محمد قاسم، القاهرة:مطبعة السعادة 1976. حيث يقول في الفصل المعقود لمناسبة الألفاظ للمعاني:« قال في الخصائص: هذا موضع شريف نبه عليه الخليل وسيبويه وتلقته الجماعة بالقَبول» ، ص36. ينظر كذلك تأويل الحاج صالح لأقوال الرازي بخصوص القول بالاعتباطية في حين أن أقوال الرازي لا تخرج عن القول بالشبح؛ بمعنى أن الرازي من القائلين بالشبح والمثال الحاكمين بأنّ الحاصل في العقل أشباح الأشياء لا أنفسها ، وابن سينا بخصوص الاعتباطية، ويسكت عن أقوال ابن جني على الرغم من استشهاد الحاج صالح بابن جني 69 مرة في الجزء الثاني فقط من مذكرته، الأصل الفرنسي، المرجع السابق؛ أي في 336 ص (من الصفحة 435إلى الصفحة 771) ولعل مردّ ذلك إلى كون توفيقية الحاج صالح تستبطن الانتقائية إجراء منهجيا حول المناسبة بين الألفاظ والمعاني، والتي نسبها إلى شيوخ البصرة الأوائل الخليل وسيبويه،.فالحاج صالح يورد في هذا المقام أقوال الرازي بخصوص مثال الشبح الذي أورده كذلك السيوطي .انظر: المزهر، المرجع السابق، ج1ص37.

19 . يذهب الحاج صالح إلى القول إنّ أصالة الإسهام اللساني العربي تنحصر في الإسهامات الأولى إلى غاية القرن الرابع الهجري، حيث ظهرت التأثيرات المنطقية الأرسطية جلية في الدّرس اللغوي العربي، على أنه يستثني ثلة من العلماء الأفذاذ . حسب وصفه إياهم . من أمثال الرضي الاسترآباذي (توفي686ه)، غير أن تناوله مفهوم الاعتباطية يُظهر أن ما التزم به من التحديد الصارم للسياق التاريخي لعلم العربية لم يكن إلا إلتزامًا نظريًا،_بمعنى أن الحاج صالح قد تجاوز هذا السياق حين ينقاد مع دعواه ، إذ يستشهد على سبيل المثال بأقوال الرازي (المتوفي سنة 606 ه).

20 . عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات، العدد7، 1997، ص11، هامش رقم8

21 . استشهد الحاج صالح في مذكرته التي يحيلنا عليها في هامش المقال السابق بسوسير خمس مرات فقط في الصفحات التالية من المذكرة؛ ص 243، ص499، ص654، ص803، ص804، حيث لا يقدم فيها الحاج صالح انتقادا واحدا مما زعمه من تأثر سوسير بالمفاهيم الأرسطية.أما بخصوص كتاب سوسير فقد اعتمد الحاج صالح على طبعة 1955 على أن مذكرة الحاج صالح مؤرخة بتاريخ 1979. والحال أن سوسير ينتقد بشدة المفاهيم المنطقية التي لا تتوافق وبنية اللسان بصفة عامة والمفاهيم الأرسطية بخصوص أقسام الكلام حيث اعتبر سوسير هذا التقسيم غير نابع من بنيّة اللسان (extralinguistique) سوسير، الأصل الفرنسي، المرجع السابق، ص152، انظر كذلك: دومورو، الحاشية النقدية رقم 219، ورقم 218، ص460.

22 . انظر: "مدخل إلى علم اللسان البشري الحديث(4)، المرجع السابق، ص 34.

23 . ينظر على سبيل المثال إلى نقده القياس الأرسطي ووصفه بالتحصيل الحاصل(tautologie).

24 . بناء على نفي كون الصفة الصوتية الفيزيولوجية صفة ذاتية للغة يَسوغ أن نناقش التعريف الّذي عرضه المنظر العربي صاحب الخصائص ابن جنى،كما دأب الحاج صالح على وصفه ، حين حمل تعريف ابن جني على المعنى العام للسان، والاعتراض على الحاج

صالح من فحوى كلامه ومقتضاه، وإلزامه بمقدمته السالفة المتمثلة في كون الصفة الصوتية الفيزيولوجية ليست صفة ذاتية للغة. ينظر مقال الحاج صالح في العدد الأوّل من مجلة اللسانيات.

25 . عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، المرجع السابق، العدد1،1971، ص.33

26 فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة العامة، تر: صالح القرمادي، محمد الشاوش ومحمد عجينة،(الدار العربية للكتاب، ليبيا،1985)، ص168.

27. عبد السلام المسدي، قضايا في العلم اللغوي، (الدار التونسية للنشر، تونس1994)، ص.96.

28 F.De Saussure , Cours de linguistique générale, ibid, p 25.